الإتجار بالبشر في السودان: الجذور والسياق والتحديات الراهنة

الإتجار بالبشر في السودان ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو نتاج لتاريخ طويل من العنف، الهشاشة الأمنية، الفقر ،النزاع السياسي والانقسامات الاجتماعية. منذ سنوات طويلة، ظلت الحدود السودانية المفتوحة، وعدم الرقابة القانونية والنزاعات المسلحة، تشكل بيئة خصبة لهذه الجريمة التي تطال الفئات الأكثر ضعفًا وهشاشة في المجتمع، خاصة في مناطق النزاع والنزوح.

ومع اندلاع النزاع الحالي في منتصف أبريل 2023، أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر أكثر انتشارًا، بسبب غياب الرقابة وانهيار المؤسسات العدلية خاصة في بعض الولايات (الخرطوم،الجزيرة ودارفور)، مما سمح لجماعات مسلحة وعصابات منظمة بتكثيف أنشطتها، سواء في تجنيد الأطفال أو استغلال النساء أو تهريب البشر عبر الحدود. هذا التدهور الأمني،والانهيار الاقتصادي ونزوح جماعي لملايين المدنيين، خلق مناخًا يسمح بارتكاب انتهاكات ممنهجة تحت غطاء من الإفلات التام من العقاب.

وبينما يُعد السودان بلدًا عبورًا واستقبالًا للالاف من اللاجئين والمهاجرين من دول الجوار مثل إريتريا وإثيوبيا وتشاد، فإن موقعه الجغرافي وحدوده المفتوحة جعله أيضًا منطقة نشاط رئيسية لشبكات تهريب واتجار بالبشر تستغل حاجة الناس للهروب من ظروفهم. هذه الشبكات غالبًا ما تتواطأ مع مسؤولين أمنيين أو عناصر من القوات النظامية، ما يعقّد جهود التصدي لها أو ملاحقتها. وفي خضم النزاع الحالي، ضلعت الأطراف المتنازعة في ارتكاب أنماط من الانتهاكات يُصنّف بعضها ضمن جرائم الاتجار بالبشر، بما في ذلك الخطف لأجل الفدية ، الاستعباد الجنسي ،التجنيد القسري والعمل القسري، وتؤكد ذلك التقارير المحلية والدولية وافادات الضحايا.

وتشكل النساء والفتيات النسبة الأكبر من الضحايا، حيث يتعرضن للاستغلال الجنسي والإكراه على الزواج، أو يُحتجزن في ظروف غير إنسانية كخادمات في بيوت أو مقار تابعة لقوات مسلحة. كما أن الأطفال الذين يتم اختطافهم أو استدراجهم للعمل في مواقع النزاع يُجندون قسرًا لأجل المشاركة في الأعمال العسكرية أو يُستغلون في شبكات التسول والتجارة. بعض اللاجئين، خصوصًا من إثيوبيا وإريتريا، كانوا عرضة للاستغلال الجنسي والاحتجاز مقابل فدية، أو لعمليات بيع وشراء تنفذها شبكات محلية وإقليمية على حد سواء.

الإطار القانوني في السودان يجرّم الاتجار بالبشر، حيث صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام 2014وتم تعديله في العام 2021 وتكونت بموجبه اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر . كما صادق السودان على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول باليرمو المكمل لها، الذي يعرّف الاتجار بالبشر بأنه تجنيد أو نقل أو إيواء أشخاص باستخدام القوة أو التهديد أو الخداع بغرض الاستغلال.

أيضاً

واحدة من المبادرات المهمة كانت "عملية الخرطوم"، وهي شراكة بين السودان وعدد من الدول الأوروبية والأفريقية بهدف الحد من تهريب البشر والاتجار بهم. رغم إنها حققت بعض النتائج، إلا إنها واجهت انتقادات لأنها ركزت بشكل أكبر على الجوانب الأمنية وضبط الحدود، بدل التركيز على حماية الضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم.

. ومع ذلك، فإن غياب الإرادة السياسية، وضعف الآليات التنفيذية وقلة الموارد وفساد بعض اجهزة ومؤسسات الدولة، واستمرار النزاعات المسلحة، كلها عوامل جعلت هذه التشريعات حبرًا على ورق، دون أثر ملموس في الحماية أو الملاحقة الجنائية.

الجريمة في السودان ليست منفصلة عن السياق العام لانهيار الدولة، لكنها أيضًا محكومة بعوامل أخرى ترتبط الوضع الاقتصادي ، والنزوح الداخلي، والتمييز العرقي والمناطقي، وغياب الحماية . كما أن عجز المجتمع الدولي عن الضغط الجاد لمحاسبة الجهات الضالعة في ارتكاب هذه الانتهاكات، خلق بيئة خصبة لهذه الجريمة المنظمة، حيث أصبح الاتجار بالأشخاص وسيلة للثراء السريع أو لأهداف عسكرية وسياسية.

في مواجهة كل ذلك، تظل المساءلة والمحاسبة واحدة من أكبر التحديات. فمع استمرار النزاع المسلح، وتعدد القوى المسيطرة ، وانهيار النظام القضائي، يصبح من الصعب تتبع المسؤولين عن هذه الانتهاكات أو محاسبتهم وفق القانون الوطني أو الدولي.

كما أن منظمات المجتمع المدني التي تحاول تقديم الدعم للضحايا تواجه قيودًا كثيرة، مما يصعب عليها توثيق الانتهاكات أو مساعدتهم بشكل فعال. أما الفئات المستهدفة، مثل النساء والأطفال واللاجئين، فهم غالبًا لا يملكون الحماية الكافية، ويواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى العدالة.

كل هذه العوامل تشير إلى أن الاتجار بالبشر في السودان ليس فقط جريمة فردية أو ظاهرة عابرة، بل هو أزمة إنسانية وجريمة منظمة تحتاج إلى تضافر الجهود من أجل الإصلاح السياسي، وبناء مؤسسات الدولة العدلية والرقابية وتدريب كل العاملين والتنفيذيين، وتحقيق مساءلة للمتورطين، مع دعم مباشر للضحايا وعدم تجريمهم. فبدون الاعتراف بحجم هذه الكارثة، سيبقى آلاف الأشخاص عرضة للاستغلال، وستظل المعاناة مستمرة.